

Distr.: General
16 January 2020
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والثلاثون

20-31 كانون الثاني/يناير 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان 21/16*

قيرغيزستان

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18003(A)



* 1 9 1 8 0 0 3 *

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

- 1- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الواردة في القرار 119/17. ويركز التقرير على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الواردة خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015.
- 2- وقد أعد التقرير فريق عامل مشترك بين الإدارات برئاسة أمانة مجلس تنسيق حقوق الإنسان لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان، شكله نائب رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان (ترد في حواشي نهاية الوثيقة قائمة بالمختصرات⁽¹⁾). وقد أتاحت المشاورات المشتركة بين الإدارات مراعاة جميع جوانب أنشطة الهيئات الحكومية، بما في ذلك عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 3- وروعت أيضاً لدى إعداد التقرير المواد الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ثانياً- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- تعزيز المؤسسات الديمقراطية والوطنية لحقوق الإنسان

معلومات عن التوصيتين 117-7 و 117-8⁽²⁾

- 4- في عام 2012، أنشئ في جمهورية قيرغيزستان مركز وطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽³⁾.
- 5- يختلف المركز الوطني لمنع التعذيب عن هيئات الدولة الأخرى باستقلاليتها التنظيمية والوظيفية. ويتولى مجلس التنسيق مهام الهيئة الإدارية العليا للمركز. ويتألف مجلس التنسيق من نائبين في البرلمان، وأمين المظالم وثمانية ممثلين عن المنظمات غير الحكومية التي تهدف أنشطتها القانونية إلى حماية الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية.
- 6- وينص القانون على عدم جواز التدخل في أنشطة المركز الوطني لمنع التعذيب وحصانة موظفيه.
- 7- ويتوافق التكوين الحالي للمركز توافقاً تاماً مع متطلبات المعايير الدولية المنطبقة على الآليات الوقائية الوطنية، وكذلك مع أحكام قانون المركز الوطني لمنع التعذيب. ولدى المركز مكاتب تمثيلية في مناطق قرغيزستان كافة.
- 8- ويحق للمركز الوطني لمنع التعذيب إجراء زيارات وقائية لأماكن الاحتجاز والحبس في أي يوم أو ساعة من الليل والنهار، دون إشعار إدارة المؤسسة مسبقاً بذلك. وخلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2018، أجرى موظفو المركز 4 854 زيارة وقائية لأماكن الاحتجاز والحبس.
- 9- وفي عام 2002، أنشئ معهد أمين المظالم الذي يمارس رقابة برلمانية مستمرة على التقيد بالحقوق والحريات الدستورية الخاصة بالإنسان والمواطن على أراضي البلد وفي نطاق ولايته القضائية⁽⁴⁾.
- 10- ومعهد أمين المظالم هيئة دستورية ذات ميزانية مستقلة لديها ممثلون مفوضون في مناطق قيرغيزستان كافة.
- 11- ويمثل معهد أمين المظالم المؤسسة الوطنية الرئيسية لحقوق الإنسان التي ترصد احترام الحقوق والحريات الخاصة بالإنسان والمواطن، وتقدم إلى البرلمان تقاريرها السنوية والخاصة عن حالة احترام حقوق الإنسان في قيرغيزستان.

12- ويقدم أمين المظالم قبل حلول الأول من نيسان/أبريل من كل عام تقريراً سنوياً إلى برلمان البلد. وإضافة إلى التقرير السنوي لأمين المظالم للفترة 2014-2018، قُدم ما يزيد على 20 تقريراً خاصاً تناولت مجالات محددة من حقوق الإنسان.

باء- مواءمة النظام الأساسي لمكتب أمين المظالم مع مبادئ باريس

معلومات عن التوصيات 11-117، 12-117، 13-117، 14-117، 15-117

13- أُعد مشروع صيغة جديدة لقانون أمين المظالم في جمهورية قيرغيزستان من شأنه أن يضمن التنفيذ العملي لمبادئ باريس التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في التشريعات الوطنية. ومشروع القانون المذكور معروض حالياً على برلمان البلد.

جيم- تمويل المركز الوطني لمنع التعذيب

معلومات عن التوصيتين 16-117، 17-117

14- وفقاً لقانون المركز الوطني لجمهورية قيرغيزستان لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يجري تمويل أنشطة المركز من ميزانية الجمهورية، وكذلك من أموال أخرى لا تتعارض مع القانون.

15- توفر ميزانية الجمهورية سنوياً ما يلزم من أموال لضمان التشغيل الفعال للمركز الوطني لمنع التعذيب. ويضع المركز مشروع الميزانية ويحيله إلى حكومة قيرغيزستان (يشار إليها فيما يلي بالحكومة) لأغراض الموافقة. وفي حال وجود خلاف، تدرج الحكومة مقترحات المركز دون تغيير في مشروع موازنة الجمهورية الذي سيقدم إلى برلمان البلد، وترفق رأياً بها به. ويدير المركز الأموال بشكل مستقل في إطار التكلفة المقدرة.

دال- إنشاء نظام لرصد تنفيذ الالتزامات الدولية بغية تيسير تنظيم وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان

معلومات عن التوصية 28-117

16- في عام 2013، أنشئ مجلس تنسيق حقوق الإنسان التابع للحكومة (المشار إليه فيما يلي بمركز التنسيق) بهدف تحسين آليات ضمان حماية الحقوق والحريات الخاصة بالإنسان والمواطن وتنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان.

17- يرأس مركز التنسيق نائب رئيس الوزراء الذي يتولى بحكم منصبه مهام رئاسة المركز. ويتكون المركز من 23 عضواً يمثلون الوزارات والإدارات، إضافة إلى ممثلين عن أمين المظالم، والنائب العام، والمحكمة العليا، ولجنة الدولة للشؤون الدينية، والمركز الوطني لمنع التعذيب⁽⁵⁾.

18- وتنفيذاً للتوصيات التي أعقبت تقديم جمهورية قيرغيزستان لتقاريرها الوطنية عن تنفيذ معايير الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، اعتمدت في 15 آذار/مارس 2019 خطة عمل بشأن حقوق الإنسان للفترة 2019-2021⁽⁶⁾.

ثالثاً- التطورات التشريعية

مواءمة التشريعات مع دستور قيرغيزستان (يشار إليه فيما يلي بالدستور) والمعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان

معلومات عن التوصيات 1-117، 2-117، 3-117، 4-117، 5-117

19- بغية مواءمة التشريع مع الدستور والمعاهدات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، تم اعتماد وإقرار الصكوك القانونية التالية:

- مرسومي رئيس جمهورية قيرغيزستان بشأن تنفيذ قرار مجلس الدفاع بشأن سياسة الدولة في المجال الديني⁽⁷⁾ وتصور سياسة الدولة في المجال الديني للفترة 2014-2020⁽⁸⁾؛
- خطة عمل حقوق الإنسان للفترة 2019-2021، بغية الوفاء في حينه بالالتزامات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وحياته وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛
- خطة عمل عام 2019، بغية مواءمة القوانين التشريعية مع القوانين المعتمدة في إطار الإصلاح القضائي الجاري⁽⁹⁾.

20- وبغية مواءمة التشريعات البيئية مع التعديلات التي أدخلت على الدستور بموجب القانون رقم 218 المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، تمت بموجب المرسوم الحكومي رقم 229 المؤرخ 23 أيار/مايو 2019 الموافقة على مشروع قانون بشأن تعديل قانون حماية البيئة. ويهدف مشروع القانون المذكور إلى ضمان حقوق المواطنين في بيئة مواتية للحياة والصحة وينص على تغييرات تتعلق بتحديد دور مبادئ وقواعد القانون الدولي المتعارف عليها في النظام القانوني.

رابعاً- الإصلاح القضائي

ضمان استقلالية القضاء

معلومات عن التوصيات 86-117، 87-117، 88-117، 89-117، 90-117، 91-117، 92-117،

93-117، 94-117، 95-117، 139-117

21- اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، يُعمل في جمهورية قيرغيزستان بصيغ منقحة من القانون الجنائي، وقانون الجناح، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات وقانون "أسس العفو وطرائق تطبيقه"⁽¹⁰⁾. وتتوافق تلك القوانين والمعايير الدولية واستراتيجية التنمية المستدامة للبلد للفترة 2013-2017.

22- ويتمثل الهدف الرئيسي لتلك القوانين في إضفاء الطابع الإنساني على العدالة، وإلغاء تجريم الأفعال الجرمية وإصلاح أنواع العقوبات. وأحدثت مفاهيم ومؤسسات جديدة، من قبيل الإشراف القضائي، وقاضي التحقيق، والمراقبة، والاتفاق الإجرائي. وقد برزت في الصيغة المنقحة لقانون الإجراءات الجنائية شخصية إجرائية جديدة تتولى الإشراف القضائي هي قاضي التحقيق.

- 23- وبغية تحليل الإجراءات القانونية المعتمدة في إطار الإصلاح القضائي، سُكّل في 25 شباط/فبراير 2019، بأمر من رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان وبهدف تحديد الثغرات وأوجه التضارب، فريق عامل دائم بين الإدارات.
- 24- وحدد المركز القانوني لمجلس القضاة بوصفه هيئة قضائية ذات حكم ذاتي يعهد إليها، وفقاً للدستور، بالنظر في المسائل الأساسية للسلطة القضائية، من قبيل وضع ميزانية النظام القضائي، ورفع مستوى تأهيل القضاة وإحالة القضاة على المجلس التأديبي.
- 25- وقد حدد التشريع الوطني في البلد عملية إعادة انتداب القضاة الحاليين بواسطة مسابقة مفتوحة تعقدها هيئة دستورية مشكّلة خصيصاً هي مجلس اختيار القضاة المؤلف من ممثلين عن الجسم القضائي ومحامين ممارسين وممثلين عن المجتمع المدني.
- 26- وغيّرت إجراءات تعيين قضاة المحاكم العليا والمحلية، بحيث أصبح قضاة محاكم الدرجة الأولى والثانية يعينون من جانب الرئيس أولاً لمدة خمس سنوات ثم إلى حد بلوغهم السن القصوى، أما قضاة المحكمة العليا فينتخبهم برلمان الجمهورية إلى حد بلوغهم السن القصوى.
- 27- ووفقاً للدستور المعتمد حديثاً، أنشئت الغرفة الدستورية للمحكمة العليا بدلاً من المحكمة الدستورية التي ألغيت. وتتولى الغرفة مهام الإشراف على تنفيذ الدستور.
- 28- وفي إطار التطورات الإيجابية، بدأ العمل تدريجياً في المحاكم بالبوابة الإلكترونية www.act.sot.kg.
- 29- وفي الوقت الحالي، تخضع للنشر الإلزامي القرارات القضائية المتصلة بفئات معينة من الدعاوى الجنائية والمدنية والإدارية وسواها من الدعاوى، باستثناء تلك التي يحظر القانون نشرها. وقد أنشئت قاعدة بيانات إلكترونية أولية للقرارات القضائية.
- 30- إضافة إلى مصدر المعلومات المتمثل في البوابة الإلكترونية www.act.sot.kg، رُكبت في 80 قاعة محكمة من أصل 159 تجهيزات سمعية وبصرية لتسجيل الدعاوى القضائية.
- 31- ويعمل برنامج نظام المعلومات الآلي للمحكمة الجاري تنفيذه بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار المرحلة الثانية من برنامج سيادة القانون في جمهورية قيرغيزستان. ويتيح هذا النظام أتمتة مسار المحاكمة منذ لحظة تبلغ المحكمة بها حتى لحظة صدور القرار بشأنها، بل وما قد يليها من تدابير استئناف.
- 32- ويجري العمل على تقليص الاتصالات الأحادية بين المتقاضين والقضاة، فضلاً عن موظفي المحاكم، عن طريق توسيع نطاق وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالدعاوى القضائية، بما يشمل نشر قرارات المحاكم واستخدام المحاكم كافة للعدالة الإلكترونية ونظم المعلومات الحديثة بهدف توفير معلومات موثوقة للمتقاضين.
- 33- ومع مراعاة خصوصية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت خطة استراتيجية لتطوير تكنولوجيا المعلومات في النظام القضائي حتى عام 2018، أقرت في 12 آذار/مارس 2015 بقرار من مجلس القضاة وتنص، إلى جانب ضمان شفافية النظام القضائي، على النظر بالتفصيل في المسائل المتعلقة بأمن المعلومات، وتحديث أجهزة الحواسيب وتزويد قاعات المحاكم بأنظمة تسجيل بالصوت والصورة.
- 34- وينص الدستور على الحق المطلق في إعادة النظر في أي دعوى من الدعاوى أمام مرجعية أعلى. كذلك، تنص المادة 323 من قانون الإجراءات المدنية على جواز قيام أي طرف أو شخص مشارك في دعوى مطروحة على محكمة ابتدائية بالطعن في قرارها أمام محكمة استئناف، في حال لم يدخل ذلك القرار حيز النفاذ.

خامساً- المساواة بين الجنسين. حقوق المرأة

ألف- تعزيز الإطار الوطني للسياسات الجنسانية. اعتماد تدابير تشريعية فعالة لضمان أمن المرأة وحقوقها

معلومات عن التوصيات 9-117، 31-117، 32-117، 33-117، 34-117، 35-117، 36-117، 37-117، 38-117، 58-117، 59-117، 60-117، 61-117، 63-117، 64-117، 65-117، 66-117، 67-117، 68-117، 69-117، 70-117، 71-117، 72-117، 73-117، 74-117، 75-117، 76-117، 80-117، 115-117، 118-117، 124-117

35- في عام 2012، اعتمدت قيرغيزستان الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين حتى عام 2020، التي حددت أولويات إنمائية من قبيل المرأة في الاقتصاد، وتعليم الفتيات والنساء، والوصول إلى العدالة والمساواة السياسية⁽¹¹⁾.

36- وفي عام 2015، أقرت الحكومة خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة 2015-2017⁽¹²⁾، التي تشمل تدابير تغطي بنسبة 70 في المائة تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى القضاء على ممارسة زواج القُصّر.

37- في عام 2018، أقرت الحكومة خطة العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة 2018-2020⁽¹³⁾.

38- وفي 19 نيسان/أبريل 2017، أقرت الحكومة خطة العمل المتعلقة بتنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحضيراً للتقرير الدوري الرابع لجمهورية قيرغيزستان⁽¹⁴⁾.

39- وقد أعد تحديث بشأن التدابير المتخذة تنفيذاً للتوصيات الـ 36 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والواردة في التقرير الذي أعقب الزيارة الاستقصائية التي قامت بها اللجنة لجمهورية قيرغيزستان في كانون الأول/ديسمبر 2016.

40- وفي عام 2017، اعتمد قانون الحماية من العنف المنزلي⁽¹⁵⁾. وينطوي هذا القانون على معايير مبتكرة، من قبيل:

- إلزام أجهزة الداخلية بالرد فوراً على الشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري الواردة من أي كان، لا من الشخص المتضرر فحسب؛
- اعتماد أمر حماية واحد بدلاً من الازدواجية المتمثلة في الأمر الأمني المؤقت وأمر المحكمة؛
- توخي العمل للمرة الأولى ببرامج إصلاحية تستهدف تغيير سلوك مرتكبي العنف.

41- إضافة إلى ذلك، اعتمد في 1 آب/أغسطس 2019 المرسوم الحكومي رقم 390 المتعلق بإجراءات الحماية من العنف الأسري.

42- وتعتد منذ 23 آذار/مارس 2018 في جميع مناطق الجمهورية حلقات عمل تدريبية بشأن التشريعات المتعلقة بالحماية من العنف الأسري ومناقشة مشاريع القوانين التنظيمية مع خبراء الشعب الإقليمية في الكيانات الخاضعة للولاية التشريعية فيما يخص الحماية من العنف الأسري، كما وضعت خطط مشتركة على مستوى الأقاليم والمدن لتنفيذ قانون الحماية من العنف الأسري.

43- ودُرب ما مجموعه 470 موظفاً من الشعب الإقليمية التابعة للهيئات الحكومية وهيئات الحكم الذاتي المحلية.

44- ويستند قانون الحماية من العنف الأسري إلى معايير دولية في تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسترشد بها الكيانات التنفيذية، والتي ازداد عددها وباتت تضم 11 هيئة ذات صلاحية.

باء- مشاركة المرأة في حياة المجتمع وعملية صنع القرار

45- وتتمثل إحدى المراحل الهامة لتوسيع مشاركة المرأة سياسياً على صعيد صنع القرار في قيام الدولة في عام 2003 باعتماد قانون يضمن المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. وبفضل تطبيق هذا القانون، بات لدينا قيادات نسائية في المحكمة العليا، ومكتب النائب العام ولجنة الانتخابات المركزية.

46- ففي عام 2017، بلغت نسبة تمثيل المرأة بين قضاة المحكمة العليا 44,4 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيسة السابقة روزا أوتونباييفا غدت أول رئيسة في قرغيزستان وسائر أنحاء آسيا الوسطى.

47- بيد أن المساواة المعلنة في الحقوق بين الرجل والمرأة في التشريع ما زالت غير مقترنة بتكافؤ فرص تنفيذها، ذلك أن:

- عدد النساء الأعضاء في البرلمان بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2018 كان يبلغ 19 من أصل 120، أي ما نسبته 15,8 في المائة؛
- عدد نائبات مجالس المناطق بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2016 كان يبلغ 706 من أصل 955، ما نسبته 10,1 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المنتخبات في المناطق أخذ كل مرة في التناقص؛
- عدد نائبات مجالس المدن بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2016 كان يبلغ 127 من أصل 595، أي ما نسبته 21 في المائة.

48- ولا توجد نساء في مناصب عمد المدن أو حاكمي المناطق أو مفوضي المقاطعات.

49- وينص القانون المعدل لقانون جمهورية قرغيزستان بشأن انتخابات المجالس المحلية، المؤرخ 8 آب/أغسطس 2019 رقم 117، على تخصيص ما لا يقل عن نسبة 30 في المائة من مقاعد مجالس المناطق للنساء.

50- وفي حال إنهاء صلاحيات نائب منتخب وفقاً للنظام التناسبي قبل انتهاء مدة ولايته، تنتقل ولايته إلى المرشح المسجل التالي:

(أ) من عداد المرشحات، في حال إنهاء صلاحيات نائبة؛

(ب) من عداد المرشحين، في حال إنهاء صلاحيات نائب.

51- وفي حال عدم وجود أشخاص من نفس الجنس في قائمة المرشحين، تنتقل الولاية إلى المرشح التالي من القائمة نفسها.

52- وفي حال إنهاء صلاحيات نائبة منتخبة وفق النظام التناسبي قبل انتهاء ولايتها، تنتقل الولاية إلى المرشحة التالية التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة ذات الصلة.

- 53- كذلك، عند تحديد نتائج انتخابات مجالس المناطق، توزع الولايات في البداية على المرشحات. وتعتبر منتخبة من تحصل على أكبر عدد من الأصوات نسبة إلى المرشحات الأخريات.
- 54- وتمثل روح المبادرة لدى المرأة مسألة ملحة في البلد، فالنساء هن من يشعلن في إنشاء مشاريع صغيرة في مجالات التعليم والخدمات الطبية والاجتماعية من خلال تطوير اتجاه جديد يتمثل في تنظيم المشاريع الاجتماعية.
- 55- وفي 5 تموز/يوليه 2019، عُقد مؤتمر وطني تحت عنوان "المشاريع النسائية في جمهورية قيرغيزستان: زخم جديد"، شاركت فيه 400 سيدة أعمال من جميع مناطق البلد. وسُلط الضوء في المؤتمر المذكور على المشكلات التي تواجهها سيدات الأعمال في معرض تنفيذ المشاريع. وأسفر المؤتمر عن اعتماد قرار.
- 56- وتنفيذاً للقرار المذكور، تعمل الهيئات الحكومية ذات الصلة على تطوير البرنامج وإقراره في إطار دعم روح المبادرة لدى النساء.
- 57- وتشير الإحصاءات الرسمية المتعلقة بعدد الكيانات التجارية (الأشخاص القانونيين) المسجلة في عام 2016 إلى أن عدد المديرات بلغ 165 380 (26,5 في المائة)، فيما بلغ عدد المديرين 458 903 (73,5 في المائة)، ما يدل على تدني القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل. ولا تتجاوز نسبة ملكية المرأة واحداً إلى عشرة.
- 58- وتقل الرواتب في القطاعات التي تعمل بها المرأة بنحو ضعفين ونصف عن تلك التي يعمل بها الرجل، وتشكل 86 في المائة من الحد الأدنى لميزانية المستهلك. وبصورة رئيسية، تتولى ميزانية الدولة تمويل القطاعات التي تنطوي على نسبة عالية من موارد العمل النسائية.
- 59- بدأ، نجد أن الرجال يشكلون غالبية العاملين في إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه (88,4 في المائة)، والتعدين (80,6 في المائة)، والبناء (95,6 في المائة)، والنقل (94,9 في المائة)، فيما تسود النساء في ميادين من قبيل الصحة والخدمات الاجتماعية (84,1 في المائة)، والتعليم (78,7 في المائة) والفنادق والمطاعم (59,4 في المائة).
- 60- وفي عام 2016، بلغ متوسط المعاش الشهري المخصص للنساء 93,7 في المائة من متوسط المعاش الشهري المخصص للرجال.

جيم- مكافحة العنف ضد المرأة

- 61- في الفترة 2015-2018، أقيمت 165 دعوى جنائية بجرم اختطاف نساء لغرض الزواج (بموجب المادتين 154 و155 من القانون الجنائي بصيغته المعدلة في عام 1997)، أحيل منها 132 إلى المحاكم (بموجب المادة 154 - إكراه شخص دون سن السابعة عشرة على الزواج الفعلي والمادة 155 - إكراه امرأة على الزواج، أو اختطاف امرأة لغرض الزواج أو عرقلة الزواج).
- 62- وخلال النصف الأول من عام 2019، سجل في نظام المعلومات الآلي للسجل الموحد للجرائم والجنح 212 شكوى بشأن اختطاف امرأة لغرض الزواج (95 بموجب المادة 175 من القانون الجنائي، و10 بموجب المادة 176 من القانون الجنائي، و12 بموجب المادة 177 من القانون الجنائي، و95 بموجب المادة 178 من القانون الجنائي). وقد أحيل 28 من جملة تلك الدعاوى إلى المحكمة، فيما أنهيت 123 أخرى والنظر جار في الـ 61 المتبقية.

63- وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، اعتمد قانون تعديل بعض القوانين التشريعية (قانون الأسرة، القانون الجنائي). وينص القانون المذكور على تضمين القانون الجنائي بنداً فرعياً (المادة 155-1) ينص على "معاقبة والد (أو وكيل) أي قاصر يُعقد قرانه في إطار مراسم دينية خلافاً للتشريع المتعلق بسن الزواج، وكل من يتولى إجراء تلك المراسيم وكل بالغ يُعقد قرانه على ذلك القاصر، بالسجن مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات". وقد ضُمنت المادة 14 من قانون الأسرة بنداً ينص على مساءلة كل من ينتهك شروط قانون الأسرة وفقاً للتشريع.

64- وأنشأت وزارة الداخلية، بالتعاون مع الهيئات الحكومية وهيئات الحكم الذاتي المحلي، لجاناً محلية رائدة معنية بالعنف الجنساني والعنف الأسري، ووضعت خططاً لها.

65- وبمناسبة نفاذ قانون الحماية من العنف الأسري، نظمت وزارة الداخلية، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز دراسة العمليات الديمقراطية، حلقات دراسية تدريبية متتالية في جميع مناطق الجمهورية. وتشير النتائج إلى أنه تم تدريب ما يزيد على 600 من العاملين في الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية.

66- وبغية إعداد المعلومات المتعلقة بحالات العنف المنزلي المسجلة واستخدامها في حينها، أُعد في إطار القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية وغيرها من الصكوك القانونية التي دخلت حديثاً حيز النفاذ، أمر وزارة الداخلية المؤرخ 25 شباط/فبراير 2019 رقم 149 المتعلق بإقرار استمارات إبلاغ الإدارات عن أوامر الحماية الصادرة.

67- وأعدت وزارة الداخلية، بالاشتراك مع مركز دراسة العمليات الديمقراطية، تطبيق "قسم شرطي" للهاتف الخلوي، إضافة إلى مقطعي فيديو يتناولان منع العنف ضد الأطفال والنشل، جميعها منشور على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية.

68- وفي الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى كانون الثاني/يناير 2019، عقدت بمساعدة مركز دراسة العمليات الديمقراطية في جميع مناطق البلد حلقات دراسية تدريبية بشأن جمع البيانات المتعلقة بالتمييز والعنف الجنسانيين. وقد أسفر ذلك عن تدريب ما يزيد على 300 من العاملين في أجهزة وزارة الداخلية.

69- وسجل في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2019 ما مجموعه 3 070 حالة عنف منزلي في الجمهورية، أسفرت عن صدور 2 815 أمر حماية، وإقامة 312 دعوى جنائية، وتسجيل 2 742 جرماً.

دال- الاستراتيجية المتعلقة بتوسيع نطاق تعليم الفتيات على جميع المستويات. زيادة الاستثمار في البنية التحتية المدرسية ومحتواها

معلومات عن التوصيات 117-126، 117-128، 117-129

70- أدرجت المسائل الجنسانية في برامج المدارس والجامعات، وتعمل في بعض الجامعات مراكز تعنى بمسائل الجنسين.

71- أظهرت نتائج الاختبار المستقل الذي أجري في عام 2017 على مستوى الجمهورية أن الفتيات أكثر المشاركين نشاطاً، حيث شكلت نسبتهن 58,9 في المائة من مجموع المشاركين في الاختبار. وتظهر اختبارات التحصيل السنوي تناسباً بين أداء الفتيات والفتيان في الإنجاز الدراسي، بل إنهن يفقنهم في المرحلة الثانوية.

- 72- وينص الدستور، وقانون التعليم والصكوك القانونية التي تنظم أنشطة المؤسسات التعليمية، على المساواة بين المواطنين في الحق في التعليم، بصرف النظر عن الجنس.
- 73- وتخصص المدارس عدداً معيناً من الساعات للمواضيع التي تلقي الضوء على المسائل الجنسية، والمدرجة في المناهج الدراسية لجملة مواد، من قبيل القانون، والإنسان والمجتمع، والتربية المدنية، وآداب السلوك.
- 74- ويجري في إطار جميع المنظمات التعليمية تنفيذ أنشطة لامنهجية في مجالات التربية الأخلاقية، والوطنية، والمدنية، والحقوقية، والثقافية الشاملة والعمالية، حيث تغطي المسائل الجنسية بالمناقشة.
- 75- ويزمّع بناء 20 مدرسة عامة جديدة تتبع مبدأ التعليم المختلط بين الحكومي والخاص.
- 76- وقد وقع اتفاق بشأن تقديم خدمات استشارية مالية بين وزارة التعليم والعلوم والمؤسسة المالية الدولية. ويناظر حجم الاستثمار المخطط له 30 مليون دولار أميركي.

سادساً- الأمن العام، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والاتجار بالبشر، والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات

ألف- مكافحة الاتجار بالمخدرات

معلومات عن التوصيتين 8-117، 19-117

- 77- تشير دينامية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية والسلائف إلى تدني عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات التي كُشِف عنها على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث تراجعت من 1 955 في عام 2014 إلى 1 424 في عام 2018.
- 78- أما خلال الأشهر التسعة المنصرمة من عام 2019، فقد رصدت وزارة الداخلية في السجل الموحد للجرائم والجنح 1 028 جريمة وجنحة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتسنى خلال ثمانية أشهر من عام 2019 وضع اليد على 17 طناً و515 كيلوغراماً و969 غراماً من العقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية، ونظائرها وسلائفها.
- 79- وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص المسجلين في مرافق العلاج من المخدرات انخفض خلال السنوات الأخيرة. فبعدما سُجِّل في عام 2011 ما مجموعه 10 705 مدمنين يعالجون في مختلف مرافق الجمهورية، انخفض هذا العدد في عام 2018 إلى 8 562 شخصاً.
- 80- وبغية تكثيف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، تولت الأجهزة الإقليمية التابعة لوزارة الداخلية، اعتباراً من عام 2019 وبمبادرة من إدارة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الوزارة، إصدار وتوجيه عدد من الأوامر إلى الأجهزة المذكورة.

باء- مكافحة الإرهاب والتطرف

- 81- تسترشد إجراءات مكافحة الإرهاب في جمهورية قيرغيزستان بقانون مكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال المتأتية من الجريمة، وقانون الأمن الوطني والبرنامج الحكومي لمكافحة التطرف والإرهاب للفترة 2017-2022⁽¹⁶⁾.

- 82- وتتمثل إحدى أولويات البرنامج المذكور في وضع تدابير فعالة للحد من إمكانات تجنيد الجماعات والمنظمات والحركات المتطرفة والإرهابية.
- 83- وبهدف تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً سليماً، أصدرت الحكومة بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2017 أمراً رقم 414-ع أقرت بموجبه خطة عمل لتنفيذ أنشطة جميع هيئات الدولة المعنية.
- 84- وترد في التذييل 1 لهذا التقرير تفاصيل البيانات الإحصائية للفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالتطرف، والإرهاب ومظاهر الفساد.

محاربة الفساد

جيم-

- 85- وبغية تكثيف مكافحة الفساد، أنشئت في عام 2011 في إطار لجنة أمن الدولة دائرة لمكافحة الفساد، كما اعتمدت استراتيجية الدولة المتعلقة بسياسة مكافحة الفساد⁽¹⁷⁾.
- 86- ويميل معدل انتشار الفساد إلى الانخفاض، وهو ما أكدته أيضاً تصنيف منظمة "ترانسبارنسي إنترناشونال" الدولية لعام 2018، حيث احتل بلدنا المرتبة 132 من أصل 180 بلداً (المرتبة 135 في عام 2017).
- 87- وقد اعتمدت القوانين التنظيمية الأساسية التالية في هذا المجال:
- استراتيجية الدولة لسياسة مكافحة الفساد؛
 - الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك القسم المكرس لمكافحة الفساد؛
 - قانون مكافحة الفساد؛
 - خطة عمل مكافحة الفساد للفترة 2019-2022.
- 88- وبغية تنظيم تدابير منع الفساد وتنسيقها بهدف القضاء على الظروف التي تساهم في نشوء مظاهر الفساد، شكل في مجلس الأمن فريق عامل تنشط في إطاره أفرقة مكونة من خبراء مستقلين وعمال متخصصين ومسؤولين عن إنفاذ القانون.
- 89- وتجري أفرقة الخبراء دراسة وتحليلاً لكل ميدان ونشاط خاص بكل هيئة حكومية. وبناء على نتائج هذا العمل، توضع توصيات وخطط عمل تفصيلية. وإلى يومنا هذا، أقرت تلك الخطط عملياً في جميع الهيئات الحكومية.
- 90- ويعمل لدى الحكومة مجلس مكافحة الفساد، يتمثل هدفه الرئيسي في تنظيم التفاعل مع الجمهور في مجال مكافحة الفساد.
- 91- ورغم ما اتخذ من تدابير وتحقق من نتائج، لا يزال الفساد يمثل مشكلة أساسية في تكوين نظام فعال للإدارة العامة ويشكل تهديداً للأمن الوطني للدولة.
- 92- وفي هذا الصدد، بادرت الحكومة، سعياً منها إلى بناء دولة منفتحة وشفافة، وتحسين نوعية حياة المواطنين والنهوض بظروف العمل، إلى إطلاق برنامج وطني شامل للتحويل الرقمي سيؤدي إلى بناء مجتمع معلومات متطور في البلد قائم على المعرفة، والإدارة العامة الفعالة والشفافة، وتوفير المعلومات على نطاق واسع للمواطنين، والاقتصاد الرقمي المتطور والحد الأدنى من الفساد.
- 93- وبغية توفير الخدمات العامة كافة بالتقنيات الرقمية، تقرر وفقاً لبرنامج "ثقة. وحدة. ارتفاع" الحكومي للفترة 2018-2022⁽¹⁸⁾ تشكيل منصة موحدة لتزويد المواطنين بالخدمات الإلكترونية.

- 94- وبغية زيادة ثقة المواطنين بالهيئات الدولة، نفذت الحكومة ما يلي من مشاريع اجتماعية هامة:
- العمل بأكشاك المعلومات، ومراكز الخدمة العامة المتنقلة لخدمة المواطنين في المناطق النائية من البلد؛
 - افتتاح البوابة الحكومية للخدمات الإلكترونية الخاصة بتوفير الخدمات العامة للمواطنين عن بعد، ما يتيح بشكل فعال توفير نحو 200 نوع من الخدمات العامة؛
 - افتتاح بوابات إلكترونية في مطارات البلد تتيح للمواطنين عبور مراكز المراقبة الحدودية تلقائياً؛
 - اتخاذ تدابير للعمل بنظام إلكتروني لاحتساب الإجراءات الضريبية، ما من شأنه أن يساهم مساهمة كبرى في زيادة إيرادات ميزانية الدولة وتحجيم الاقتصاد غير المنظم؛
 - إطلاق نظام "توندوك" للتفاعل بين الإدارات، ما يلغي الحاجة إلى تراكم المعاملات الورقية و يتيح تقليص المهل الزمنية وتحسين جودة الخدمات العامة الموفرة لرجال الأعمال والمواطنين عموماً.
- 95- وقيرغيزستان أول بلد في آسيا الوسطى أصبح في أيلول/سبتمبر 2017 عضواً رسمياً في شراكة الحكومة المفتوحة. وضماناً لشفافية عمل أجهزة السلطة، والحد من الفساد، وتكوين قاعدة قانونية ومؤسسية لحماية حقوق الكيانات التجارية وحرياتها ومصالحها المشروعة، أنشأت الحكومة بقرار مؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 منصب المفوض المعني بحماية حقوق الكيانات التجارية وحرياتها ومصالحها المشروعة (أمين المظالم التجارية)، وقد أقر القانون ذو الصلة.
- 96- وبموجب مرسوم حكومي مؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، جمدت عمليات تفتيش الكيانات التجارية التي تقوم بها الهيئات المخولة بإجراء تلك العمليات.

دال - مكافحة الاتجار بالبشر

معلومات عن التوصيات 117-83، 117-84، 117-85

- 97- بموجب مرسومها رقم 14 المؤرخ 14 كانون الثاني/يناير 2013، أقرت الحكومة برنامج مكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2013-2016 وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ ذلك البرنامج.
- 98- وتعكف الحكومة، بموجب المرسوم رقم 743 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، على تنفيذ برنامجها لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2017-2020 وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ ذلك البرنامج.
- 99- وتنفيذاً لقانون منع الاتجار بالبشر ومكافحته، أقرت الحكومة، بموجب مرسومها ذي الصلة رقم 101 المؤرخ 5 آذار/مارس 2019، قواعد تنظيم اللجوء وإجراءاته وإدارته وتمويله ومراقبته.
- 100- إضافة إلى ذلك، وتنفيذاً للقانون المذكور، أقرت الحكومة بموجب مرسومها رقم 493 المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2019، المتعلق بآلية إحالة ضحايا الاتجار بالبشر في جمهورية قيرغيزستان، ما يلي من تدابير: معايير تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر؛ والتعليمات النموذجية لتحديد هوية ضحايا الاتجار وإحالتهم؛ التعليمات النموذجية المتصلة بسرية المعلومات الشخصية المتعلقة بضحايا الاتجار؛ والتعليمات المتصلة بمساعدة ضحايا الاتجار لجهة إعادة تأهيلهم اجتماعياً؛ والتعليمات المتصلة بتطبيق أجهزة إنفاذ القانون لنهج محوره الضحية.

- 101- في الفترة 2017-2018، عُقدت بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة خمس حلقات تدريبية لموظفي سلطات الادعاء بشأن الاتجار بالبشر، حضرها نحو 150 موظفاً من مكاتب الادعاء العام.
- 102- وفي عام 2018، وضعت وزارة الداخلية مبادئ توجيهية للمحققين في وزارة الداخلية بالجمهورية لأغراض التحقيق في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر.
- 103- وتعمل وزارة الداخلية بنشاط هادف، انطلاقاً من تحليل معمق لمشاكل الاتجار بالبشر وبالتعاون مع الدائرة الحكومية للهجرة والمنظمات الدولية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة)، على إنشاء آليات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر.
- 104- فبالتعاون مع الشركاء الدوليين المشار إليهم وتحسيناً لمهارات العاملين في أجهزة وزارة الداخلية وسواها من وكالات إنفاذ القانون، وضعت نماذج تدريبية لدراسة التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر، وأفضل الممارسات وأساليب إجراء التحقيقات وتدابير البحث التشغيلي، فضلاً عن تدابير التفاعل مع هيئات الدولة الأخرى والمنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدة في حل المسائل الاجتماعية والمعيشية لضحايا الاتجار بالبشر.
- 105- ففي الفترة بين عامي 2016 إلى 2018، تلقى 570 من ضباط الشرطة و140 من ضباط الجمارك تدريبات في تلك المجالات. كما دُرّب 491 موظفاً في أكاديمية وزارة الداخلية على التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر. وفي عام 2018، عقدت بمبادرة من وزارة الداخلية وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة تسع حلقات دراسية/دورات تدريبية لزيادة فعالية إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة.
- 106- ووضعت وزارة الداخلية دليلاً منهجياً بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر بعنوان "مكافحة الاتجار بالبشر ومواصفاتها".
- 107- كما وضعت وزارة التعليم والعلوم دليلاً منهجياً بعنوان "الاتجار بالبشر - مشكلة ملحة يعانيها المجتمع الحديث" لطلاب مؤسسات التعليم العام والثانوي والعالي.
- 108- ووفقاً لوزارة الداخلية، سجلت في إطار السجل الموحد للجرائم والجنح في النصف الأول من عام 2019 ثمانية وقائع اتجار بالبشر (أقيمت تسع دعاوى جنائية في عام 2018، وأربع دعاوى جنائية في عام 2017).
- 109- وتعمل وزارة الداخلية باستمرار على تعميق التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في دول الخارج، بهدف تحسين التواصل بشأن المسائل المتعلقة بتحديد قنوات الاتجار وقطع الطريق عليها، وتبادل المعلومات وفقاً للبرنامج الحكومي الدولي للتعاون في مكافحة الجريمة للفترة 2014-2018، الذي اعتمدته مجلس رؤساء بلدان رابطة الدول المستقلة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2013، وبرنامج التعاون الذي أبرمته بلدان رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2014-2018.
- 110- وتنفيذاً للبرنامج المذكور، نفذ في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على أراضي بلدان منطقة آسيا الوسطى تدبير تشغيلي وقائي تحت شعار "قطع الطريق على الاتجار"، حيث تسنى لأجهزة الداخلية الكشف عن 92 جريمة، وتعقب ستة مجرمين، وإدراج 91 شخصاً بمارسون الدعارة في سجلات وقائية.
- 111- وفي السنوات الأخيرة، اكتسبت أجهزة إنفاذ القانون خبرة في مكافحة الاتجار بالبشر، تم على أثرها تحديد العصابات الضالعة في الاتجار بالبشر ومقاضاتها.

- 112- ففي عام 2014، أقامت أجهزة إنفاذ القانون في الجمهورية، بموجب المادة 124 (الاتجار بالبشر) من القانون الجنائي، 11 دعوى جنائية، أنهيت اثنتان منها، فيما أحيلت تسع دعاوى إلى المحكمة للنظر في أسسها الموضوعية.
- 113- وفي عام 2015، أقامت أجهزة إنفاذ القانون في الجمهورية 11 دعوى جنائية، وعلق التحقيق في دعويتين جنائيتين وأنهيت ثلاث دعاوى جنائية أخرى. أما الدعاوى الجنائية الست المتبقية، فقد أسفر التحقيق فيها عن اتهام 15 شخصاً أحيلت الدعاوى الخاصة بهم إلى المحاكم للنظر فيها، حيث صدرت بحقهم قرارات إدانة.
- 114- وفي عام 2016، أقيمت ست دعاوى جنائية. وبنتيجة التحقيق، عُلقت دعوى جنائية واحدة، فيما صدرت بشأن الدعاوى الجنائية الخمس المتبقية اتهامات بحق 18 شخصاً أحيلت إلى المحاكم للنظر فيها. وقد أدانت المحاكم أولئك الأفراد.
- 115- أما في عام 2017، أقيمت أربع دعاوى جنائية، عُلقت واحدة وأنهيت اثنتان، فيما أحيلت الأخيرة إلى المحكمة.
- 116- وأما في عام 2018، فقد أقيمت 11 دعوى جنائية، أنهيت واحدة منها، وعلقت أخرى، وقرنت ست بدعاوى أخرى والتحقيق جارٍ فيها، فيما أحيلت اثنتان إلى المحكمة ولا تزال واحدة قيد التحقيق. إضافة إلى ذلك، أعيد بموجب المادة 116 من القانون الجنائي (بصيغته المعدلة في 1960) فتح دعوى جنائية تعود إلى سنوات خلت، أعيد النظر فيها بموجب المادة 124 من القانون الجنائي (بصيغته المعدلة في عام 1997) وأُحيلت إلى المحكمة للنظر فيها.
- 117- وخلال النصف الأول من عام 2019، سجلت في نظام المعلومات الآلي للسجل الموحد للجنايات والجنح التابع لأجهزة إنفاذ القانون 11 شكوى بموجب المادة 171 من القانون الجنائي، أنهيت واحدة منها، وتنفذ إجراءات سابقة للمحاكمة بشأن 10 دعاوى جنائية.

سابعاً- معهد الأسرة. الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً

ألف- حقوق الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً، بما في ذلك النساء والأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن

- معلومات عن التوصيات 117-20، 117-21، 117-22، 117-23، 117-24، 117-25، 117-77، 117-78، 117-79، 117-81، 117-82
- 118- في آذار/مارس 2019، صدقت قيرغيزستان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁹⁾. وفي هذا الصدد، تعهد البلد بكفالة وتعزيز الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تمييز على أساس الإعاقة.
- 119- في تموز/يوليه 2019، أقرت الحكومة تصور وبرنامج تطوير التعليم الجامع في جمهورية قيرغيزستان للفترة 2019-2023.
- 120- بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2019، كان يعيش في البلد 186,7 ألف شخص ذي إعاقة، منهم 116,7 ألف شخص يتلقون معاشات تقاعدية من خلال الصندوق الاجتماعي. ووفقاً لبيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يتلقى 68,6 ألف شخص إعانات عجز، بمن فيهم 29,9 ألف طفل معوق (16,5 في المائة). وتنعكس دينامية النمو في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في المرفق 2 لهذا التقرير.

- 121- وفي عام 2018، اعتمد مرسوم حكومي ينص على تقديم نوع جديد من الخدمة الاجتماعية في قيرغيزستان اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019. وتعرف هذه الخدمة باسم "المساعد الشخصي" وتستهدف الأطفال ذوي الإعاقة ممن يحتاجون إلى رعاية مستمرة، فضلاً عن أعمال حقوق أولئك الأطفال في بيئة أسرية وتقليل عدد العاطلين عن العمل في صفوف الوالدين أو الممثلين القانونيين الذين يراعون الطفل المعوق.
- 122- وبتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بلغ عدد مقدمي خدمة "المساعد الشخصي" في جميع أنحاء الجمهورية 6 373 شخصاً.
- 123- ويهيمن الرجال تقليدياً على الهيكلية الجنسية، بحيث تراوح نسبتهم في حدود 57,2 في المائة. أما النساء ذوات الإعاقة، فتسود نسبتهم في الريف.
- 124- ويشير التوزيع الجغرافي الأولي للأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن 70 في المائة يعيشون في المناطق الريفية. ويعزى انتشار سكان الريف في عداد تلك الفئة إلى كون غالبية سكان الجمهورية من أهل الريف، وبعد المسافة عن البنى التحتية، والتأخر في تقديم الطلبات، حيث يقدم معظمها في المراحل المتقدمة من المرض، وغياب المراقبة، والرعاية، وضعف القاعدة المادية والتقنية للمستشفيات الإقليمية ومراكز رعاية الأسرة في المناطق.
- 125- بيد أن حالة كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدأت في الآونة الأخيرة بالتغير تدريجياً نحو الأفضل، بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الهيئات الحكومية، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. بيد أن وفرة الصكوك والاستراتيجيات القانونية ما زالت لم تحل دون تذليل العقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في مسيرتهم التشاركية بوصفهم أعضاء متساوين في المجتمع.
- 126- وفي عام 2008، اعتمد قانون حقوق وضمانات الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يهدف إلى ضمان تكافؤ فرص الأشخاص ذوي الإعاقة مع جميع المواطنين الآخرين في ممارسة حقوقهم وحرياتهم، وإزالة القيود المفروضة على حياتهم، وخلق ظروف مواتية لممارسة نمط حياة كامل والمشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وينظم القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحرياتهم الأساسية التي يكفلها الدستور، كما ينص على تدابير خاصة في هذا الصدد.
- 127- يهدف العمل في هذا الاتجاه إلى الانتقال تدريجياً من نموذج طبي إلى نموذج اجتماعي. وقد أنشئ نموذج اجتماعي من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شعروا أن النموذج (الطبي) الفردي لا يقدم تفسيراً كافياً لواقع كونهم أشخاصاً ذوي إعاقة مستبعدين من الأنشطة الرئيسية للمجتمع. فقد أظهرت التجربة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة هؤلاء أن معظم المشاكل تظهر في الواقع لا بسبب عيوبهم، بل بسبب الطريقة التي نظم بها المجتمع، أي بسبب التنظيم الاجتماعي.

باء- كبار السن

- 128- تجدد حقوق كبار السن تكريساً لها في الدستور وفي تشريعات المعاشات التقاعدية، والتشريعات المتعلقة بالمحاربين القدامى في الحرب، والقوات المسلحة، وكادحي الجبهة الداخلية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، فضلاً عن صكوك قانونية أخرى. وتتمثل أولوية سياسة الدولة فيما يتعلق بكبار السن في تحسين جودة الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي.
- 129- ويحدد قانون كبار السن في جمهورية قيرغيزستان سن هؤلاء على النحو التالي: الرجال - 63 سنة، النساء - 58 سنة.

- 130- وينص التشريع على خدمات الحماية الاجتماعية التالية للمواطنين المسنين:
- معاشات التقاعدية، ومساعدات اجتماعية شهرية للأشخاص الذين ليس لديهم خبرة في العمل؛
 - تعويضات نقدية بدلاً من المخصصات لبعض فئات المواطنين؛
 - خدمات اجتماعية في مرافق العناية الاجتماعية؛
 - خدمات اجتماعية في المنزل للمسنين الذين يعيشون وحيداً؛
 - رعاية صحية وأنواع مختلفة من خدمات إعادة التأهيل؛
 - وسائل نقل فردية لأسباب طبية وخدمات ذات صلة بالأطراف الاصطناعية وتقويم العظام.
- 131- وفي عام 2019، أقرت برسموم حكومي خطة عمل لتحسين نوعية حياة كبار السن في جمهورية قيرغيزستان للفترة 2015-2019.
- 132- ومن شأن تنفيذ تلك الخطة أن يضمن حياة آمنة وكرامة للمواطنين من كبار السن في البلد، والمشاركة على قدم المساواة في المجالات السياسية والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
- 133- ويشير التقرير الإحصائي الحكومي (النموذج SOC-94) إلى أنه تم في مطلع عام 2019 تسجيل 651 155 متقاعداً في الصندوق الاجتماعي، وأن متوسط معاش الشيخوخة يبلغ 5 604 سوم أو ما يعادل 130,8 في المائة من الأجر المعيشي للمتقاعد (كان الأجر المعيشي لسن التقاعد في عام 2018 يبلغ 4 282,99 سوم).
- 134- ويعيش اليوم في البلد 301 443 مواطن من كبار السن (تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق)، ما يشكل نسبة 4,7 في المائة من مجموع سكان الجمهورية. وقد ازداد عدد كبار السن خلال السنوات الماضية. وترد البيانات المشار إليها للفترة المشمولة بالتقرير في المرفق 3.
- 135- وضماناً لجودة الخدمات الاجتماعية وسلامتها، يعمل بمعاييرين أدنيين من معايير الخدمة الاجتماعية لمن يقيمون:
- في مؤسسات العناية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (17 مرفقاً)؛
 - في مرافق العناية الاجتماعية النهارية.
- 136- وباعتماد المعايير الاجتماعية الدنيا، حددت متطلبات نظام توفير الخدمات الاجتماعية وشروطها وجودتها وإمكانية الوصول إليها.
- 137- ويعمل في إطار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 17 مرفق عناية اجتماعية، منها ستة مخصصة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة:
- مرفق مدينة بشكيك للمسنين وذوي الإعاقة - 184 شخصاً؛
 - مرفق مدينة نييجني سيرافيم للمسنين وذوي الإعاقة - 313 شخصاً؛
 - مرفق مدينة باكاي - أتا لإعادة تأهيل ذوي الإعاقة والمسنين - 76 شخصاً؛
 - مرفق مدينة سوليوكتينسك العام للمسنين وذوي الإعاقة - 16 شخصاً؛
 - مرفق مدينة سوزاك للمسنين وذوي الإعاقة - 101 شخص؛
 - مرفق مدينة توكتوغول "كاراكاش" للمسنين وذوي الإعاقة - 31 شخصاً.

- 138- وقيم حالياً في مؤسسات العناية الاجتماعية هذه 2 386 شخصاً، بينهم 1 952 شخصاً يقيمون في نزل للمسنين والبالغين من ذوي الإعاقة و434 طفلاً ذا إعاقة.
- 139- وفي الوقت الحالي، يوفر 929 عاملاً اجتماعياً خدمات منزلية مجانية لـ 7 124 من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون وحيداً، بينهم 4 530 مسناً.
- 140- واعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2019، غدا 1 533 من كبار السن غير المستحقين للمعاشات التقاعدية يتلقون مساعدة اجتماعية شهرية بقيمة 1 000 سوم.
- 141- وبموجب المرسوم الحكومي المتعلق بالاحتفال سنوياً بالأيام الدولية لحماية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، المؤرخ 10 نيسان/أبريل 2012 رقم 237، يحتفل سنوياً بين 15 أيلول/سبتمبر و15 تشرين الأول/أكتوبر في الجمهورية بشهر رعاية المسنين والعناية بهم.
- 142- وفي إطار الشهر الاحتفالي، قدمت هيئات الدولة والأجهزة التنفيذية للحكم الذاتي المحلي دعماً إضافياً لكبار السن بمبلغ 36,4 مليون سوم (استناداً إلى نتائج شهر 2019).

ثامناً- حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات

ألف- ضمانات الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات لجميع الأشخاص، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون

معلومات عن التوصيات 102-117، 103-117، 104-117، 107-117، 108-117، 109-117، 110-117، 111-117، 112-117

- 143- وفقاً للدستور، لا يخضع ضمان الحظر، مثل حرية الفكر والرأي، لأي قيود. وتنص المادة 8 من قانون حماية النشاط المهني للصحفيين على ضمان حماية النشاط المهني للصحفيين.
- 144- بيد أن حقوق الصحفي المهنية وشرفه وكرامته محمية هي الأخرى بموجب القانون. فالصحفي يتمتع، في أدائه لواجبه المهني، بضمان السلامة الشخصية. ولا يسمح بمضايقة صحفي لنشره مواد ذات أهمية معينة. وتضمن الدولة للصحفي حرية الحصول على المعلومات وتوزيعها، وتضمن حمايته لدى أدائه لنشاطه المهني. ويحظر التدخل في النشاط المهني للصحفي أو أن يطلب منه أي معلومات يحصل عليها في معرض أدائه لواجبه المهني.
- 145- واستناداً إلى المادة 11 من القانون المذكور، يتمتع الصحفي الأجنبي المعتمد في جمهورية قيرغيزستان بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها صحفيو جمهورية قيرغيزستان.
- 146- وينص قانون وسائل الإعلام على تمتع الصحفيين بحرية ممارسة حقهم في التعبير دون قيود.
- 147- وينص القانون على وجوب التحقيق في أفعال التهديد والتخويف والعنف الممارسة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من جانب سلطات الدولة المختصة، ومقاضاة المذنبين ومعاقبتهم في حال ثبوت ذنبهم، ومنح الضحايا تعويضات مناسبة.
- 148- وينص قانون الضمانات وحرية الوصول إلى المعلومات على وجوب أن تضمن وسائل الإعلام الحكومية والعامة والخاصة انفتاحها الكامل على جميع المواطنين والمنظمات، دون تفضيل أي فئات خاصة من مستخدمي هذه المعلومات.

- 149- يحق لوسائل الإعلام الأجنبية أن تعتمد مراسليها على أراضي جمهورية قيرغيزستان، وأن تفتح مكاتب مراسلات بالاتفاق مع سلطات الدولة في جمهورية قيرغيزستان.
- 150- وينص الدستور على أن لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات. وتتعترف جمهورية قيرغيزستان بالتنوع السياسي والتعدد الحزبي.
- 151- ويحق للمواطنين تكوين أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات أخرى استناداً إلى الإرادة الحرة والمصالح المشتركة لإعمال حقوقهم وحرّياتهم وحماية تلك الحقوق والحريات، وإرضاء المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمالية والثقافية وغيرها من المصالح.
- 152- وينص قانون المنظمات غير الربحية على جواز اتفاق المؤسسات غير التجارية، في سبيل تنسيق أنشطتها وتمثيل مصالحها المشتركة وحماية تلك المصالح، على إنشاء جمعيات في شكل رابطات غير ربحية أو نقابات.
- 153- أما قانون النقابات العمالية فينص على أن النقابات جمعيات طوعية ينضوي في إطارها المواطنون استناداً إلى المصالح المشتركة وفقاً لنوع النشاط، سواء أكان إنتاجياً أو غير إنتاجي، بهدف حماية الحقوق والمصالح العمالية والاجتماعية والاقتصادية لأعضائها.
- 154- والنقابات مستقلة في نشاطها ولا تخضع إلا للتشريعات. وهي لا تخضع لمساءلة سلطات الدولة وأرباب العمل والأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى ولا لسيطرتها. ويحظر أي تدخل من شأنه أن يحد من حقوق النقابات أو يعوق ممارسة نشاطها القانوني، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.
- 155- يحق لكل مواطن بلغ الرابعة عشرة من العمر ويعمل أو يدرس في مؤسسة تعليمية، فضلاً عن المتقاعدين، إنشاء نقابات طوعية، والانضمام إلى النقابات العمالية، شريطة التقيد بنود موثاقها.
- 156- يجوز إنشاء نقابات في المعامل والمؤسسات والمنظمات، بصرف النظر عن أنماط الملكية، انطلاقاً من عدد عاملين يبلغ ثلاثة أشخاص فما فوق. وتتألف هيئاتها التمثيلية من اللجان أو من المنظمي النقابيين المنتخبين في الاجتماعات (المؤتمرات) النقابية.

تاسعاً- الإجراءات الخاصة

ألف- التعاون مع المقررين الخاصين

معلومات عن التوصيتين 117-26، 117-27

- 157- وفقاً لخطة عمل حقوق الإنسان للفترة 2019-2021، يقع على عاتق الوكالات الحكومية التعاون بشكل فعال مع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة.
- 158- والبعثة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف على اتصال بأمانتي مقرري الأمم المتحدة الخاصين. وقد أبلغت أمانتا المقررين الخاصين في تموز/يوليه 2019 بإقرار الخطة المذكورة، كما أخطرتا بتقديم المساعدة في حال أعرب المقرران الخاصان عن رغبتهما في زيارة قيرغيزستان.
- 159- وبين عامي 2015 و2019، زار قيرغيزستان كل من إجراءات الأمم المتحدة الخاصة التالية:
- من 22 إلى 31 أيار/مايو 2018 - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية دانيوس بوراس؛

- من 25 إلى 28 حزيران/يونيه 2019 - فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛
- من 6 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2019 - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسائل الأقليات فرنان دي فارن.

160- وبشكل عام، يستمر التعاون الفعال مع إجراءات الأمم المتحدة الخاصة، وهو ما يؤكد عدم وجود طلبات معلقة لزيارة البلد من جانب إجراءات الأمم المتحدة الخاصة.

عاشراً- التمييز

ألف- اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة جميع أشكال التمييز

معلومات عن التوصيات 117-39، 117-40، 117-41، 117-42، 117-43، 117-106

- 161- قواعد مناهضة التمييز مكرسة في الدستور ومحددة في عدد من القوانين. ويفرض القانون الجنائي ظروفاً مشددة للعقوبة في حال كانت الجريمة المرتكبة بدافع العداء العنصري أو الإثني أو القومي أو الديني أو المناطق (المادة 75 من القانون الجنائي، 53 من قانون الجنح).
- 162- إضافة إلى ذلك، ينص القانون الجنائي على مسؤولية مقابلة في هذا المجال وفقاً للمواد 185، 313، 314 و 381.
- 163- وبناء على أمر صادر عن الحكومة بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2019 رقم 7-ص، أقرت خطة عمل مشتركة بين الإدارات لتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، تتوخى تحليل التشريع لتحديد الحاجة إلى تعديله أو وضع قانون جديد لمكافحة التمييز العنصري.

باء- اتخاذ تدابير لمنع التمييز والعنف ضد الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع المثليين

- 164- يبين التشريع الحالي موقفاً غير تمييزي وإعمالاً إيجابياً لحقوق المواطنين الذين ينتمون إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.
- 165- وتتخذ قيرغيزستان خطوات متسقة لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ومن بين التطورات الإيجابية التي تجدر الإشارة إليها إجراء تصحيح الجنس وتغيير بيانات جواز السفر. ولا يقل القانون الجنائي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ أهمية عن ذلك، فهو يميز بين مسؤولية انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن عمد وعن غير عمد، وينص على تخفيف العقوبة. وليست هناك مسؤولية جنائية عن العلاقات الجنسية المثلية الطوعية.
- 166- ولكل شخص في جمهورية قيرغيزستان الحق في تصحيح الجنس. وهذا الحق منصوص عليه في قانون حماية صحة المواطنين في جمهورية قيرغيزستان. وقد أجريت أول عملية جراحية لتصحيح الجنس في بشكيك في نهاية عام 2013 لـ 15 شخصاً من المتحولين جنسياً.
- 167- وبين عامي 2014 و 2018، قام 8 مواطنين قيرغيزيين بتغيير جوازات سفرهم رسمياً وفقاً للمادة 72 من قانون الأحوال المدنية في جمهورية قيرغيزستان، وأصدرت لهم دائرة الإحصاءات العامة جوازات سفر جديدة بناء على المستندات الطبية.

- 168- ووضع نواب البرلمان مشروع قانون بشأن ضمان المساواة. ويغطي مشروع القانون جميع ميادين الحياة الاجتماعية ويهدف إلى منع جميع أشكال التمييز من جانب أجهزة الدولة، والحكومات المحلية، ومسؤوليها، فضلاً عن الكيانات القانونية والأفراد، ناهيك بمكافحة تلك الأشكال والقضاء عليه.
- 169- ولم يسجل منذ بدء المركز الوطني لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عمله في عام 2012 سوى شكاويين وردتا من ممثلي مجتمع المثليين. بين أن أصحاب الشكاويين امتنعوا عن المضي في شكاوييهما لدى لقائهم بممثلي المركز.
- 170- ويتمثل أحد التدابير الرامية إلى الحد من التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسية في اعتماد توصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري والعمل، بموجب المرسوم الحكومي المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2019 رقم 7-ص، على إقرار خطة العمل المشتركة بين الوكالات للفترة 2019-2022 بشأن تنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري.

حادي عشر- التعذيب والمعاملة القاسية

ألف- منع أعمال التعذيب وضمان التحقيق الفعال في جميع مزاعم التعذيب والمعاملة القاسية، وخصوصاً في الشرطة والسجون

- معلومات عن التوصيات 117-45، 177-46، 117-47، 117-48، 177-53، 117-97، 117-117-98، 117-99، 117-51، 177-52، 117-54، 117-55، 117-56
- 171- في 1 كانون الثاني/يناير 2019، دخلت الصيغتان الجديدتان للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ، ما يساهم في تعزيز الضمانات الأساسية لعدم التعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز والتحقيقات الأولية.
- 172- وقد نصت المادة 143 من القانون الجنائي، المعنونة "التعذيب"، على خفض سقف عقوبة هذه الجريمة لمدة 5 سنوات، ويجوز أن تفرض المحكمة عقوبة قصوى بالسجن مدة 10 سنوات.
- 173- حوّل بند التعذيب من باب "جرائم المسؤولين" إلى باب "الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص"، لأن المهمة الأساسية للدولة تتمثل في حماية الحقوق والحريات الخاصة بالإنسان والمواطن، وهي أرفع القيم.
- 174- في كل مرة يجري فيها سوق المشتبه به إلى غرفة الاحتجاز المؤقت، أو بناء على شكوى منه أو من محاميه أو قريب له أو زوجته بشأن استخدام العنف أو التعذيب أو المعاملة القاسية ضده من جانب موظفي أجهزة التقصي والتحقيق، يخضع الشخص المعني لفحص طبي إلزامي مع إعداد الوثيقة ذات الصلة.
- 175- وينص قانون الإجراءات الجنائية على عدم جواز تطبيق أحكام العفو المشروط أو قانون تقادم المسؤولية الجنائية على الأشخاص المدانين بجريمة التعذيب.
- 176- ووفقاً للمادة 4 من قانون المبادئ العامة للعفو والصفح المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2002، لا يجوز العفو عن الأشخاص الذين ارتكبوا جنایات خطيرة وجنایات خطيرة جداً، بصرف النظر عن مدة العقوبة التي تحددها المحكمة. ويعد وجود عنصر مكون للفعل الإجرامي، وفقاً لما تنص عليه المادة 143 من القانون الجنائي، دليلاً على وقوع جناية.
- 177- وفي عام 2017، اعتمد قانون جديد بشأن أسس العفو وإجراءات تطبيقه لا يطبق بموجبه قانون العفو على من يصدر بحقه قرار اتهام أو إدانة، وهذا يشمل القتل العمد في ظل معاملة قاسية وشديدة القسوة، لا سيما التعذيب.

- 178- وبغية مكافحة التعذيب، أقرت بموجب أمر حكومي رقم 469-ص مؤرخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014 خطة عمل لمكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 179- وتنفيذاً للالتزامات الدولية المتعلقة بضمان الحقوق والحريات الخاصة بالإنسان والمواطن، اعتمد بموجب قرار حكومي مؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2019 رقم 6-ص تقرير فيرغيزستان الدوري الثالث عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة خلال الفترة 2012-2016.
- 180- وبغية الحد من العنف والتعذيب وأشكال العقوبة والمعاملة القاسية واللاإنسانية، تنشط وزارة الصحة منذ كانون الأول/ديسمبر 2014 في سبيل مواءمة وتطبيق دليل عملي لتوثيق العنف والتعذيب والمعاملة القاسية يستهدف الاختصاصيين الطبيين (وفقاً لمبادئ بروتوكول إسطنبول).
- 181- ومجهزت الغرف الخاصة بإجراء فحوص الطب الشرعي تجهيزاً كاملاً لضمان الخصوصية، أي أن الفحص الطبي يجري على انفراد مع معالج (فواصل بين المرضى، معدات طبية وأثاث) في مبنى المركز الجمهوري للفحص الطبي الشرعي والمركز الجمهوري للصحة العقلية.
- 182- في الوقت نفسه، تظهر تجربة وزارة الصحة في تنفيذ الدليل العملي أن العمل بالتوثيق الطبي حصرياً في وزارة الصحة ليس كافياً، بل يجب تعميمه على جميع المؤسسات الطبية التابعة للمنظمات الحكومية والخاصة.
- 183- والتماساً لحل هذه المشكلة، يجري حالياً وضع مشروع مرسوم حكومي يتوخى اعتماد نظام موحد للتوثيق الطبي لوقائع العنف والتعذيب والمعاملة القاسية.
- 184- وبغية منع التعذيب والمعاملة القاسية، أنشئ في عام 2012 هيئة حكومية مستقلة هي المركز الوطني لمنع التعذيب.
- 185- وفي الفترة 2015-2018، سجلت سلطات الادعاء 1 230 شكوى، بينها 162 دعوى جنائية، فيما تراجع أصحاب الشكاوى الأخرى عن إقامة دعاوى جنائية.
- 186- وخلال الفترة المشار إليها، بلغ عدد عمليات التفتيش المفاجئة في مراكز الاحتجاز ومرافق أجهزة إنفاذ القانون 17 150، شارك في 677 منها موظفو مكتب أمين المظالم والمركز الوطني لمنع التعذيب. وقد أسفرت تلك العمليات عن إنزال عقوبات تأديبية بـ 50 مسؤول.
- 187- وخلال النصف الأول من عام 2019، سجل في نظام المعلومات الآلي للسجل الموحد للجنايات والجناح 171 ادعاءً بالتعذيب، أنهى 19 منها، وأحيلت دعوى جنائية واحدة إلى المحكمة، فيما لا يزال 151 ادعاءً في مرحلة ما قبل المحاكمة، وأجريت 2 112 عملية تفتيش مفاجئة، أحيل بنتيجتها خمسة مسؤولين على الهيئة التأديبية.
- 188- وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات التي أدخلت على الدستور في كانون الأول/ديسمبر 2016 قد أفضت إلى إلغاء صلاحيات أجهزة الادعاء في التحقيق في الدعاوى الجنائية (باستثناء مكتب المدعي العسكري). وبنتيجة ذلك، نُقلت مهام التحقيق في دعاوى التعذيب الجنائية (المادة 305-1 من القانون الجنائي بصيغتها المعدلة في عام 1997 والمادة 143 من القانون الجنائي بصيغتها المعدلة في عام 2017) إلى أجهزة الأمن الوطني.

189- وخلال الفترة 2017-2018، حققت لجنة الدولة للأمن الوطني في 134 دعوى جنائية ضد ممثلي أجهزة إنفاذ القانون ونظام تنفيذ العقوبات الجنائية بتهمة استخدام العنف ضد المدنيين، تم بموجبها:

- إحالة 25 دعوى جنائية إلى المحكمة؛
- إنهاء 10 دعاوى جنائية؛
- تعليق 66 دعوى جنائية.

190- ومنذ دخول الصيغة الجديدة لقانون الإجراءات الجنائية حيز النفاذ في عام 2019، تغير نظام التحقيق في الدعاوى الجنائية المندرجة ضمن هذه الفئة، حيث غدت أقسام التحقيق التابعة للجنة الدولة للأمن الوطني تتولى إجراءات ما قبل المحاكمة بشأن الجرائم المنصوص عليها في المادة 143 من القانون الجنائي المعمول به.

191- وخلال ثمانية أشهر من عام 2019، نفذت إجراءات ما قبل المحاكمة على 162 واقعة تعذيب، تم على أثرها:

- إنهاء 27 دعوى جنائية؛
- إحالة أربع دعاوى جنائية إلى أجهزة أخرى؛
- تعليق سبع دعاوى جنائية بسبب الإجراءات؛
- المضي في اتخاذ إجراءات تمهيدية بشأن 124 واقعة.

192- وتشير حصيلة الدعاوى الجنائية التي نظرت فيها المحاكم خلال الفترة 2012-2018 إلى إدانة 18 مسؤولاً بجرمة التعذيب، منهم 14 من أجهزة الداخلية و 4 من الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات. وقد أعفي ستة مسؤولين تابعين لأجهزة الداخلية من العقوبة بسبب تقادم الفعل الجنائي، أي ارتكابه قبل تموز/يوليه 2012 (تاريخ تشديد عقوبة التعذيب)، وحكم على الأشخاص الـ 12 الباقين بالسجن مدة تتراوح بين 7 و 11 عاماً في السجن، بمن فيهم اثنان من أجهزة الداخلية أدينا بتعذيب قصر.

193- وبغية منع تعذيب المواطنين وإساءة معاملتهم وقطع الطريق على تلك الأساليب، افتتحت غرفة لاستقبال المواطنين في مقر دائرة مكافحة التطرف والهجرة غير المشروعة لدى وزارة الداخلية، مزودة بنظام مراقبة بالفيديو ونظام تسجيل صوتي.

194- وفي عام 2017، صدر أمر من وزارة الداخلية بالموافقة على القواعد المتعلقة بنظام المراقبة بالفيديو في مرافق الاحتجاز المؤقت التابعة لأجهزة الداخلية في البلد.

195- وبتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2019، كان لدى أجهزة الداخلية في البلد 46 مركز احتجاز مؤقت تضم 253 حجرة بسعة 162 سرير. ومن أصل هذا العدد، تجري مراقبة:

- 295 بالفيديو بدون تسجيل؛
- 255 بالفيديو مع تسجيل.

باء- تحسين ظروف المعتقلين ومنع المعاملة القاسية في سجون الدولة وفقاً للمعايير الدولية

196- ينص قانون الإجراءات والشروط المتعلقة باحتجاز الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم⁽²⁰⁾ على وجوب تأمين ظروف معيشية للمشتبه بهم وللمتهمين تفي بمتطلبات النظافة، والصرف الصحي والسلامة من الحرائق، وأن يتاح لكل منهم حيز فردي للمنامة، فضلاً عن لوازم الفراش، والأواني وأدوات المائدة. وقد حدد القانون المساحة الصحية في الحجرة الفردية بـ 3,25 أمتار مربعة.

- 197- ويجري توزيع المشتبه بهم والمتهمين في إطار النظام الحكومي لتنفيذ العقوبات على الحُجر وفقاً لشخصيتهم وانسجامهم.
- 198- ويوضع الأحداث المتهمون والمدانون من الجنسين في مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة بمعزل بعضهم عن بعض ويوزعون، رهنأ بالظروف، على حجرات صغيرة لا تزيد سعتها على 4-6 أشخاص، في مبان أو أقسام منفصلة أو على أرضيات مرافق أمنية، مع مراعاة سنهم، ونموهم الجسدي والإهمال التربوي.
- 199- ولا يُحتجز القصر في مدينة بشكيك ومنطقة تشوي إلا في مرافق الاحتجاز السابقة للمحاكمة التابعة للمستعمرة التعليمية رقم 14، أما في المنطقة الجنوبية من الجمهورية فيحتجز القصر في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة رقم 53.
- 200- وبتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2019، لم يتجاوز عدد الأشخاص المدانين والمحتجزين في مرافق النظام الحكومي لتنفيذ العقوبات 65,37 في المائة من القدرة الاستيعابية للأماكن.
- 201- ووفقاً لمرسوم الحكومة المتعلق بإقرار البدل اليومي وقواعد تطبيق واستبدال البدل اليومي للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن والموقوفين في مرافق الاحتجاز في إطار نظام تنفيذ الإجراءات الجنائية، المؤرخ 8 شباط/فبراير 2008 رقم 42، يجري توفير معدل البدل اليومي بواسطة 21 صنفاً من المنتجات الغذائية بنسبة 100 في المائة من المبلغ الوارد من الميزانية الجمهورية.
- 202- وبدعم من المنظمات الدولية، تواصل الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات تدريب المحكوم عليهم على شتى الحرف (الخياطة، الفخار، إلخ). ومراعاة للتطور النشط للإنتاج في نظام السجون، تعمل الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات على توظيف المحكوم عليهم في مواقع الإنتاج داخل الإصلاحات وفي المستوطنات على السواء.
- 203- ففي عام 2018، بلغ عدد من وظيفوا من المحكوم عليهم في المؤسسات الإصلاحية 1 074 فرداً، من بينهم:
- في قطاع الخدمات - 756؛
 - في قطاع الإنتاج - 318.
- أما في النصف الأول من عام 2019، فقد بلغ هذا العدد 909، من بينهم:
- في قطاع الخدمات - 619؛
 - في قطاع الإنتاج - 290.
- 204- وفي عام 2015، وفي إطار التعاون بين الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أُجري إصلاح شامل لمستشفى معالجة السل في المؤسسة رقم 31.
- 205- وفي 26 حزيران/يونيه 2016، أنشئ في المنطقة الجنوبية للجمهورية مرفق احتجاز جديد (المؤسسة رقم 53 في جلال آباد) مصمم لاحتواء القصر والنساء، بسعة 60 مكاناً. وقد بني المرفق بدعم من الجهات المانحة (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر) وهو يلي المعايير الدولية كافة.
- 206- وفي عام 2016، تم تشغيل مجمع خاص لاحتجاز السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة في إطار المؤسسة رقم 19.

- 207- وتصدر الإشارة إلى أن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة في المؤسسة رقم 47 كانوا محتجزين في أقبية. وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أنشئ موقع محلي لاحتجاز السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، والمرضى الذين يعانون من شتى الأمراض في المؤسسة رقم 47. وفي هذا الموقع المحلي بالمعايير الدولية ويشمل جميع الخدمات اللازمة، بما في ذلك منصة للمشى.
- 208- وتولى النظام الحكومي لتنفيذ العقوبات، بالتعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية، تنفيذ العديد من أعمال الإصلاح والترميم في 15 منشأة إصلاحية.
- 209- ويخضع نشاط نظام السجن لرقابة عامة مستمرة. فعلى المستوى التشريعي، شكّل في إطار النظام الحكومي لتنفيذ العقوبات مجلس عام من عداد ممثلي المجتمع المدني، إضافة إلى زيارات رصد يجريها كل من المركز الوطني لمنع التعذيب ومكتب أمين المظالم.
- 210- ولم يسجل خلال عمليات التحقق من وقائع التعذيب ورصدها أي إهانة للكرامة الإنسانية أو معاملة قاسية للسجناء، ولا شكاوى مقدمة من السجناء بشأن تصرفات الموظفين.
- 211- وتوجد في مؤسسات الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات لوحات إعلامية تشير إلى عنوان موقع مكافحة الفساد على الإنترنت، والخط الساخن للجهاز الحكومي والجهاز المركزي للدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات. وقد وضعت صناديق لتلقي شكاوى وبيانات المواطنين المحكوم عليهم والمحتجزين بشأن مختلف الانتهاكات التي تطل حقوقهم.
- 212- ويعمل في إطار الدائرة الحكومية لتنفيذ العقوبات مركز للرصد والتحليل يراقب الوضع في المؤسسات على مدار الساعة بغية ضمان سلامة موظفي المؤسسة والمحكوم عليهم.
- 213- وينص المرسوم الحكومي المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2015 رقم 696 بشأن إقرار قواعد تقديم المساعدة الطبية للأشخاص المحتجزين في مؤسسات نظام تنفيذ العقوبات الجنائي في جمهورية قيرغيزستان على أنه يتحتم، لدى ورود شخص موقوف لأغراض التحقيق، إجراء فحص طبي أولي للكشف عن أي إصابة جسدية. وفي حالة تسليم شخص مصاب بأذى جسدي إلى مؤسسة، يتم تحرير محضر وملاء استمارة فحص طبي عند إيداعه مرافق الاحتجاز بغية توثيق وقائع العنف.
- 214- وفي عام 2015، حُدثت كاميرات المراقبة في جميع أروقة مرافق الاحتجاز المؤقت ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة التابعة للجنة الدولة للأمن الوطني. فخلال الفترة 2014-2016، نفذت أعمال ترميم في جميع الحُجر والمرافق الأمنية الأخرى التابعة لمرافق الاحتجاز المؤقت والسابق للمحاكمة التابعة للجنة الدولة للأمن الوطني، والموجودة في مدينة بيشكيك وأوش، وأجري إصلاح شامل لساحة المشي في مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في مدينة بيشكيك، وجددت لوازم الأسرة والطبخ بالكامل.
- 215- ولا يتجاوز عدد المحتجزين في حجرة واحدة حده المعين في مراكز الاحتجاز المؤقت ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة التابعة للجنة الدولة للأمن الوطني.
- 216- ومنذ عام 2014 إلى اليوم، زار ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر مراكز الاحتجاز السابقة للمحاكمة التابعة للجنة الحكومية للأمن الوطني 12 مرة، ومعهد أمين المظالم 20 مرة، والمركز الوطني لمنع التعذيب 42 مرة.
- 217- وبمساعدة المنظمات الدولية، أُجري إصلاح شامل لساحة المشي، والمراحيض والغرفة الطبية التابعة لمرافق الاحتجاز المؤقت في منطقة سوزاك بمقاطعة جلال آباد. وفي عام 2018، بدأ تشييد مبنى مرفق الاحتجاز المؤقت التابع لأجهزة الداخلية في منطقة باتكين، والذي سيكون متوافقاً مع المعايير الدولية لظروف احتجاز المحتجزين.

ثاني عشر - الفقر

ألف - استراتيجية الحد من الفقر. تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفقر

معلومات عن التوصيات 117-119، 117-120، 117-121، 117-122، 117-123

218- بلغ مستوى الفقر في عام 2018، باحتساب الإنفاق الاستهلاكي، 22,4 في المائة في البلد ككل، أي ما يقل بمقدار 3,2 نقطة مئوية عن العام السابق.

219- وانخفض مستوى الفقر في المناطق الريفية بمقدار 4,8 نقاط مئوية، وفي المستوطنات الحضرية بمقدار 0,4 نقطة مئوية.

220- وفي عام 2018، كان يعيش مليون و429 ألف شخص تحت خط الفقر، 68 في المائة منهم من سكان المستوطنات الريفية.

221- ولوحظ انخفاض في مستوى الفقر في عام 2018 مقارنة بالعام السابق في مناطق تشوي (بمقدار 17,7 نقطة مئوية)، وباتكين (بمقدار 6,7 نقطة مئوية)، وإسيك - كول (بمقدار 2,6 في المائة) وجلال آباد (بمقدار 0,4 نقطة مئوية)، فضلاً عن مدينة بشكيك (بمقدار 0,5 نقطة مئوية). وفي المناطق المتبقية، يلاحظ ارتفاع مستوى الفقر. بيد أن أعلى نسبة فقر لوحظت في مدينة أوش (بمقدار 2,0 نقطة مئوية)، ومناطق نارين (بمعدل 1,4 نقطة مئوية)، وتالاس (بمعدل 1,4 نقطة مئوية) وأوش (بنسبة 0,5 نقطة مئوية) (الجدول 1).

الجدول 1

مستوى الفقر حسب المنطقة

(كنسبة مئوية من السكان)

2018	2017	2016	2015	2014	
22,4	25,6	25,4	32,1	30,6	جمهورية قيرغيزستان
33,8	40,5	37,0	41,2	40,7	منطقة باتكين
32,2	32,6	32,2	45,1	46,4	منطقة جلال آباد
21,5	24,2	24,7	28,9	26,0	منطقة إيسيك كول
30,6	29,2	37,8	38,0	30,6	منطقة نارين
14,8	14,3	22,0	28,9	31,7	منطقة أوش
22,1	20,7	18,1	21,5	19,0	منطقة تالاس
15,6	33,3	30,3	24,8	21,6	منطقة تشوي
15,4	15,9	9,8	23,5	17,6	مدينة بشكيك
35,5	33,5	24,6	38,3	33,4	مدينة أوش

222- وبلغ مستوى الفقر المدقع في عام 2018 نسبة 0,6 في المائة وانخفض بمقدار 0,2 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق. ويعيش ما يزيد على 35 ألف شخص تحت خط الفقر المدقع، من بينهم 84,6 في المائة من سكان المستوطنات الريفية.

- 223- وانخفض مستوى الفقر المدقع بمقدار 0,1 نقطة مئوية في المستوطنات الحضرية و0,3 نقطة مئوية في المناطق الريفية.
- 224- وفي عام 2018، بلغ عمق الفقر الذي يميز العجز في ميزانية الفقراء نسبة إلى خط الفقر ما نسبته 3,7 في المائة وانخفض مقارنة بالعام السابق بمقدار 0,9 نقطة مئوية، فيما بلغت حدة الفقر 1,0 في المائة، ما شكل انخفاضاً قدره 0,3 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق.
- 225- وتمثلت المصادر الرئيسية للدخل النقدي للسكان في النشاط العمالي الذي بلغت حصته من هيكل الدخل المتاح 68,9 في المائة، والتحويلات الاجتماعية التي بلغت نسبتها 15,8 في المائة، فضلاً عن الدخل المتأتي من بيع المنتجات الزراعية المملوكة لأفراد، ونسبتها 11,2 في المائة.
- 226- وتجدر الإشارة إلى أن 11,7 في المائة من الدخل يأتي من عمل السكان في الخارج. وبلغت نسبة المداخل المتأتية من العمل في الخارج 31,5 في المائة من إجمالي الدخل في منطقة باتكين، و22,2 في المائة في منطقة أوش، و18,1 في المائة في منطقة جلال آباد، و5,2 في المائة في منطقة تشوي، و4,8 في المائة في مدينة أوش.
- 227- ويتضح تأثير العامل الخارجي على الرفاه المادي لسكان المناطق الجنوبية تمام الوضوح. وتشير الحسابات إلى أن استبعاد دخل العمالة المهاجرة من كلفة الاستهلاك يجعل متوسط مستوى الفقر في البلد يرتفع من 22,4 في المائة إلى 32,2 في المائة. في الوقت نفسه، يرتفع مستوى الفقر في منطقة باتكين من 33,8 في المائة إلى 54,6 في المائة، وفي أوش من 14,8 في المائة إلى 36,1 في المائة، وفي جلال آباد - من 32,2 في المائة إلى 44,9 في المائة، وفي تشوي من 15,6 في المائة إلى 19,5 في المائة، وفي مدينة أوش من 35,5 في المائة إلى 42,1 في المائة، في حين أن تلك النسبة لم تتغير عملياً في المناطق الأخرى.
- 228- ويؤثر دخل المهاجرين العاملين تأثيراً كبيراً على الفقر المدقع، حيث يؤدي تحييده إلى ارتفاع مستوى الفقر المدقع من 0,6 في المائة إلى 10,0 في المائة.
- 229- ولا تزال كثافة السكان القريبين من خط الفقر مرتفعة. ويظهر تحليل حساسية خط الفقر أن عدم تغير مؤشر الرفاه الحالي في عام 2018 وارتفاع خط الفقر بنسبة 5,0 في المائة بما يعادل 136 سوم شهرياً يجعلان حصة الفقراء تزداد بمقدار 3,6 نقطة مئوية، وعندما ينخفض خط الفقر بنسبة 5,0 في المائة، تنخفض حصة الفقراء بمقدار 4,3 نقطة مئوية. وبالتالي، يزيد التركيز الكثيف للسكان حول خط الفقر من احتمال انتقال جزء كبير منهم من فئة غير الفقراء إلى فئة الفقراء وبالعكس، وهو ما ينعكس في مؤشرات الفقر الإقليمية ويفسر جزئياً تأرجح معدلات الفقر⁽²¹⁾.
- 230- وبالنسبة للزراعة، يعد الحد من الفقر تطوراً لأشكال السوق الخاصة للنشاط الاقتصادي الزراعي.
- 231- وتعد الأسر الفلاحية أساس الإنتاج الزراعي للفترة الحالية (الفلاحية). فقد ارتفع عددها مقارنة بعام 2014 من 384,3 ألف مزرعة إلى 439,6 ألف في عام 2018. وتتكون أشكال الإدارة هذه بشكل رئيسي على حساب المؤسسات الزراعية الحكومية ذات الربح المنخفض.
- 232- كما ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعي لدى الأسر الفلاحية من 117,7 مليار سوم في عام 2014 إلى 123,6 مليار سوم في عام 2018.
- 233- وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل والأجور. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2019، بلغ متوسط الراتب الشهري للعامل الزراعي 10 465 سوم (9 924 سوم لنفس الفترة من عام 2018).

- 234- وأدى نمو المداخيل إلى زيادة الاستثمار في تشييد المساكن في المناطق الريفية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2019، بُني في المناطق الريفية ما مجموعه 317,0 ألف متر مربع من المساكن، أو ما نسبته 66,4 في المائة من إجمالي تكاليف الإسكان في البلد.
- 235- ودعماً لتطوير الأسر الفلاحية، اعتمدت الحكومة برنامجين للإقراض الميسر تحت عنواني "تمويل الزراعة"، "تطوير الإيجار الحكومي".
- 236- وبموجب مرسوم حكومي، أقر مفهوم تطوير الصناعة الغابية للفترة حتى عام 2040، المؤرخ 27 أيار/مايو 2019 رقم 231. ووفقاً لهذا المفهوم، يعيش سكان 283 موئل بمحاذاة الغابات، ويعتمد وضعهم الاجتماعي اعتماداً كبيراً على موارد الغابات.
- 237- ويتمثل الهدف من الأولوية الاجتماعية للغابات حتى عام 2040 في خفض مستوى الفقر بنسبة 10 في المائة لدى سكان الريف الذين يعيشون بمحاذاة الغابات أو على أراضي المحمية الغابات الحكومية.
- 238- ومع ذلك، نلاحظ أن استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2018-2040 حددت المهام ذات الأولوية في سياسة العمل وضمان الشيخوخة.

ثالث عشر- حقوق الأقليات

ألف- مكافحة جميع مؤشرات الصراع العرقي والتعصب الوطني والديني

- معلومات عن التوصيات 117-131، 117-132، 117-133، 117-134، 117-135، 117-136، 117-137
- 239- يقطن قيرغيزستان ما يزيد على 100 مجموعة إثنية مختلفة. فوفقاً لبيانات اللجنة الإحصائية الوطنية، كان يعيش في قيرغيزستان في عام 2019 ما مجموعه 6 389 500 شخص، 75,5 في المائة منهم من القيرغيز، و14,7 في المائة من الأوزبك، و5,5 في المائة من الروس؛ و1,1 في المائة من الدونغان؛ و0,9 في المائة من الأويغور؛ و0,8 في المائة من الطاجيك و3,9 في المائة من مجموعات إثنية أخرى.
- 240- ووفقاً للدستور، لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الإعاقة أو الانتماء الإثني أو الدين أو السن أو المعتقد السياسي أو غيره من المعتقدات أو التعليم أو المنشأ أو الملكية أو أي وضع أو ظرف آخر، بما يرسى الأساس للنهوض بتشريع يكافح التمييز. إضافة إلى ذلك، أدخلت إضافات على قانوني "الإدارة الحكومية المحلية" و"الحكم الذاتي المحلي".
- 241- ووفقاً للإضافات المذكورة أعلاه، يتخذ رؤساء الإدارات الحكومية المحلية وقادة أجهزة الحكم الذاتي المحلي تدابير لمنع نشوب النزاعات الإثنية وقطع الطريق عليها.
- 242- ويعاقب القانون أي عمل يحرض على الفتنة الإثنية والعرقية، بصرف النظر عن الانتماء الإثني. وتكافح أجهزة الدولة وإنفاذ القانون بحزم، ومعها المجتمع المدني، مظاهر العداة القومي، أو العنصري، أو الديني، أو المناطقي، وتسائل جنائياً كل من يثبت ارتكابه جرائم ذات مؤشرات إثنية أو قومية أو عنصرية أو غيرها من المؤشرات. وتعتبر الأفعال الهادفة إلى التحريض على التمييز العنصري في القانون عملاً يعاقب عليه جنائياً وخطيراً اجتماعياً، منصوصاً عليه في المادة 313 من القانون الجنائي.
- 243- وينص القانون الجنائي على تصنيف الجرائم المدرجة ضمن هذه الفئة بمثابة جنایات خطيرة.

244- وفي قيرغيزستان 40 مقاطعة و31 مدينة. وتعمل في المناطق الـ 18 المتعددة الإثنيات والمدن الخمس مراكز استقبال عامة بشأن مسائل العلاقات بين الإثنيات يهدف نشاطها إلى تعزيز وحدة الشعب وتنمية روح التكامل المدني، ما يخلق ظروفاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الأمن الوطني للبلد.

245- ففي عام 2018، نفذ أمناء الاستقبال المسؤولون عن مسائل العلاقات بين الإثنيات 1 204 عمل وقائي، ونظروا في 312 طلباً. ومنذ مطلع عام 2019، نفذ 656 عملاً وقائياً، ونظر في 129 طلباً.

246- وبناء على تحليل التقارير المتعلقة برصد عمل الأمناء التنفيذيين لمراكز الاستقبال العامة، وضعت 51 توصية أحيلت إلى هيئات الدولة والبلديات بغية تحسين الظروف واتخاذ التدابير اللازمة.

باء- تنشيط خطوات المصالحة بين الإثنيات، مع التركيز بشكل خاص على دمج الأقليات الإثنية في أجهزة الخدمة العامة وأجهزة إنفاذ القانون

247- لا توجد عوائق تحول دون انخراط ممثلي الجماعات الإثنية في سلك الدولة والخدمة البلدية. فوفقاً للمادة 52 من الدستور، يكفل القانون للمواطنين حقوقاً متساوية وتكافؤ الفرص لدى دخول سلك الدولة والخدمة البلدية، فضلاً عن الترقية على نحو ما هو منصوص عليه في القانون.

248- تنطوي اللائحة المتعلقة بنظام المنافسة والتقدم الوظيفي في الخدمة المدنية والبلدية بالولاية، التي أقرت بموجب المرسوم الحكومي رقم 358 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2017، على قاعدة (50 فقرة) تنص، في حال حصول المرشح على عدد متساو من النقاط، على أن توصي لجنة المنافسة بمرشح يشكل انتماءه الإثني أو جنسه أدنى مستوى تمثيلي في الهيئة الحكومية أو جهاز الحكم المحلي.

249- ووفقاً لبيانات لجنة الدولة للإحصاء، وصل عدد موظفي الخدمة المدنية بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 16 955 فرداً.

250- ويرد في المرفق 4 لهذا التقرير العدد الفعلي لموظفي الخدمة المدنية حسب القومية، فضلاً عن الموظفين الحكوميين الإداريين وموظفي البلديات.

251- بين عام 2012 وأيار/مايو 2019، سجل 165 حادثاً عرقياً.

252- ونتيجة للتحليل، حددت بؤر النزاعات الإثنية المحتملة، حسب المناطق:

سجل 167 حادثاً على مستوى الجمهورية، منها:

- منطقة أوش - 26؛
- مدينة أوش - 10؛
- منطقة تشوي - 39؛
- منطقة إسيك كول - 8؛
- منطقة جلال آباد - 29؛
- منطقة باتكين - 29؛
- منطقة تالاس - 8؛
- بشكيك - 18.

253- وفي سبيل منع النزاعات بين الإثنيات، نظم موظفو وزارة الداخلية على مدى ثمانية أشهر من عام 2019 ما مجموعه 2 580 محاضرة، ودرساً واجتماعاً وقائياً حول موضوع: "توطيد وحدة الشعب والعلاقات بين الإثنيات في جمهورية قيرغيزستان" استهدفت الرأي العام، وطلاب الجامعات، والكليات، والمدارس الثانوية وسائر المؤسسات التعليمية. كما عقدت مائدتان مستديرتان.

254- وتشير بيانات لجنة الدولة للأمن الوطني إلى أن أقسام التحقيق التابعة للجنة الدولة للأمن الوطني نفذت خلال النصف الأول من عام 2019 إجراءات سابقة للمحاكمة بشأن 15 واقعة تخريض على الفتنة العنصرية، والإثنية، والدينية أو العداوة بين الأقاليم، وفق ما هو منصوص عليه في المادة 313 من القانون الجنائي.

Notes

¹ Список сокращений:

КР	Кыргызская Республика
ООН	Организация Объединенных Наций
УНП ООН	Управление ООН по наркотикам и преступности
УПО	Универсальный Периодический Обзор
ПРООН	Программы развития ООН
МККК	Международный Комитет Красного Креста
МОТ	Международная организация труда
МОМ	Международная организация по миграции
ОБСЕ	Организация по безопасности и сотрудничеству в Европе
ЮНФПА	Фонд ООН в области народонаселения
ЦИПД	Центр исследования демократических процессов
НПЗУ	национальные правозащитные учреждения
КЛРД	Конвенция по ликвидации расовой дискриминации
УК	Уголовный кодекс Кыргызской Республики
УПК	Уголовно-процессуальный кодекс Кыргызской Республики
УИК	Уголовно-исполнительный кодекс Кыргызской Республики
ГПК	Гражданский процессуальный кодекс Кыргызской Республики
НПА	нормативные правовые акты
ЛОВЗ	лица с ограниченными возможностями здоровья
НЦПП	Национальный центр Кыргызской Республики по предупреждению пыток и других жестоких бесчеловечных или унижающих достоинство видов обращения и наказания
КСПЧ	Координационный совет по правам человека при Правительстве Кыргызской Республики
МЮ	Министерство юстиции Кыргызской Республики
МВД	Министерство внутренних дел Кыргызской Республики
МТСР	Министерство труда и социального развития Кыргызской Республики
МОН	Министерство образования и науки Кыргызской Республики
МИД	Министерство иностранных дел Кыргызской Республики
МЗ	Министерство здравоохранения Кыргызской Республики
ГКНБ	Государственный комитет национальной безопасности Кыргызской Республики
ГКДО	Государственный комитет по делам обороны Кыргызской Республики
ГСБЭП	Государственная служба по борьбе с экономическими преступлениями при Правительстве Кыргызской Республики
ГКДР	Государственная комиссия по делам религий Кыргызской Республики
ВС	Верховный суд Кыргызской Республики
ГП	Генеральная прокуратура Кыргызской Республики
ГКС	Государственная кадровая служба Кыргызской Республики
ЦИК	Центральная комиссия по выборам и проведению референдумов
ГСИН	Государственная служба исполнения наказаний при Правительстве Кыргызской Республики
ИВС	изолятор временного содержания
ГАМСУМО	Государственное агентство по делам местного самоуправления и межэтнических отношений при Правительстве Кыргызской Республики
ОМСУ	органы местного самоуправления

- | | |
|-------|--|
| СБНОН | Служба по борьбе с незаконным оборотом наркотиков Министерства внутренних дел Кыргызской Республики |
| ОВД | органы внутренних дел |
| ССУ | социально стационарные учреждения |
| ЕРПП | Единый реестр преступлений и проступков |
| ДУМК | духовное управление мусульман Кыргызстана |
| ГРС | Государственная регистрационная служба при Правительстве КР |
| ГКС | Государственная кадровая служба Кыргызской Республики |
| ЛГБТ | представители сексуальных и гендерных меньшинств: сообщество лесбиянок, геев, бисексуалов и трансгендеров. |
- 2 Нумерация рекомендаций дана согласно Докладу Рабочей группы по универсальному периодическому обзору. Кыргызстан. 9 апреля 2015 года. A/HRC/29/4.
- 3 Закон КР от 12 июля 2012 года №104.
- 4 Законом КР от 31.07.2002 №136.
- 5 Постановление Правительства КР от 17 марта 2014 года №155.
- 6 Распоряжение Правительства КР от 15 марта 2019 года №55-р.
- 7 Указ Президента КР от 7 февраля 2014 года №24.
- 8 Указ Президента КР от 14 ноября 2014 года №203.
- 9 Распоряжение Премьер-министра КР от 22 апреля 2019 года №210.
- 10 Закон КР от 24 января 2017 года №10.
- 11 Постановление Правительства КР от 27 июня 2012 года №443.
- 12 Постановление Правительства КР от 20 ноября 2015 года №786.
- 13 Постановление Правительства КР от 19 ноября 2018 года №537.
- 14 Распоряжение Правительства КР от 19 апреля 2017 года 123-р.
- 15 Закон КР от 27 апреля 2017 года №63.
- 16 Постановление Правительства КР от 21 июня 2017 года №394.
- 17 Указ Президента КР от 2 февраля 2012 года №26.
- 18 Постановление Жогорку Кенеша КР от 20 апреля 2018 года №2377-VI.
- 19 Закон КР от 13 марта 2019 года №34.
- 20 Закон КР от 31 октября 2002 года №150.
- 21 www.stat.kg